

Distr.: General
17 July 2019
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ٤٦ من قرار مجلس الأمن ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٨ آذار/مارس إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) منذ تقرير المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ (S/2019/218)؛ ويقدم لمحة عامة عن التطورات السياسية؛ ويعرض التقدم المحرز في التعديلات على أولويات البعثة ووضعيتها ووجودها، فضلاً عن سعيها إلى تنفيذ نهجها الشامل إزاء حماية المدنيين؛ ويقدم معلومات عن أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - في أعقاب الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أنشئت وفقاً للدستور مؤسسات تشريعية وتنفيذية على الصعيد الوطني وفي المقاطعات. وأسهمت عودة زعماء للمعارضة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إحداث ديناميات متغيرة في توازن القوى الذي نشأ بين القوى السياسية في البلد. وواصل الرئيس فيليكس تشيسيكودي مبادراته الرامية إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي، وتنفيذ برنامج الطوارئ الوطني الذي أعده، والإفساح في المجال أمام العمل السياسي، وتحسين الوضع الأمني في البلد.

٣ - وفي ٢٠ أيار/مايو، عيّن الرئيس تشيسيكودي سيلفستر إيلونغغا إيلونكامبا رئيساً للوزراء. وكان رئيس الوزراء الجديد عمل بصفات رفيعة عدة في عهد الرئيس السابق موبوتو سيسي سيكو، وكان يشغل، حتى تعيينه، منصب المدير العام للشركة الوطنية لسكك الحديد في الكونغو. وهو عضو حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، أحد الأحزاب الرئيسية التي تشكل الجبهة المشتركة من أجل التغيير، التي أنشأها الرئيس السابق جوزيف كابيلا. وأتى تعيينه في أعقاب جولات عدة من المشاورات بين الرئيس تشيسيكودي والرئيس السابق كابيلا. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم يكن رئيس الوزراء المعين حديثاً قد تولى مهامه بعد.



٤ - وتواصل العمل على إنشاء المؤسسات الوطنية وفي المقاطعات. وفي ٣٠ آذار/مارس، أقرت المحكمة الدستورية النظام الداخلي للجمعية الوطنية، وبحلول ٢١ أيار/مايو، كانت قد أنجزت الفصل في أكثر من نصف دعاوى الطعون التي ناهز عددها ١٠٠٠ دعوى والتي تتصل بالانتخابات التشريعية التي أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، انتُخبت جانين مابوندا، من حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، رئيسة للجمعية الوطنية ورئيسة لمكتب الجمعية المكون من سبعة أعضاء. كما انتُخب جان - مارك كابوند أكابوند، الرئيس بالنيابة للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وهو من الأحزاب التي تشكل التحالف من أجل التغيير الذي أنشأه الرئيس تشيسيكيدى، نائبا لرئيسة المكتب. وينتمي ستة أعضاء من المكتب إلى التكتل البرلماني للجبهة المشتركة من أجل التغيير والتحالف من أجل التغيير. وقاطعت المعارضة عملية التصويت بحجة أنه كان ينبغي النظر في ترشيح نواب المعارضة العشرة المنتخبين، في أعقاب الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ٣١ آذار/مارس في ماي - ندومبه وكيفو الشمالية، عند تحديد عدد الوظائف المزمع تخصيصها للمعارضة في المكتب. وفي وقت لاحق، عرضت المعارضة هذه المسألة على مجلس الدولة الذي لم يبت في القضية بعد. والمناقشات جارية حاليا في الجمعية الوطنية من أجل التوصل إلى حل تسوية.

٥ - وبحلول ١٨ أيار/مايو، أُجريت في كل مجالس المقاطعات الـ ٢٦ انتخابات غير مباشرة لملء مقاعد مجلس الشيوخ. وسادت الانتخابات ادعاءات بالفساد ما تسبب بمظاهرات وأعمال عنف متفرقة قام بها بشكل رئيسي مناصرو الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وأعرب بعض المتظاهرين عن غضبهم لفوز الجبهة المشتركة من أجل التغيير بأغلبية مقاعد مجلس الشيوخ، بما في ذلك في مجالس المقاطعات في كاساي أورينتال وكينشاسا، حيث يشكل الاتحاد الأغلبية. وتسلم أعضاء مجلس الشيوخ مهامهم في ٢ نيسان/أبريل ولكنه ما زال يتعين عليهم انتخاب رئيسهم والمكتب.

٦ - وعلى مستوى المقاطعات، أُجريت في ٣١ آذار/مارس الانتخابات التشريعية التي كانت قد أُرجئت في ماي - ندومبه وكيفو الشمالية. وقد أُجريت تلك الانتخابات في أجواء هادئة نسبيا رغم أوجه القلق إزاء أنشطة الجماعات المسلحة وتشريد السكان وتفشي فيروس إيبولا. وحتى ١٨ حزيران/يونيه، كان ٢٥ مكتبا من مكاتب جمعيات المقاطعات الـ ٢٦ قد شُكلت.

٧ - وفي اجتماع مشترك بين المؤسسات ترأسه الرئيس تشيسيكيدى في ١٨ آذار/مارس في أعقاب ادعاءات بالفساد سادت انتخابات مجلس الشيوخ، تقرر إرجاء انتخابات حكام المقاطعات. وأُجريت الانتخابات، التي كانت مقررة أساسا في ٢٦ آذار/مارس، يومي ١٠ و ١٥ نيسان/أبريل في ٢٣ مقاطعة. وانتُخبت مقاطعتا ماي - ندومبه وشمال كيفو حاكميهما في ٣٠ أيار/مايو. وفي مقاطعة سانكورو، أدت خلافات على القائمة النهائية للمرشحين إلى إرجاء الاقتراع إلى أجل غير مسمى.

٨ - ومع أن نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات الجديدة لا تزال منخفضة، فإن انتخاب جنين مابوندا رئيسة للجمعية الوطنية أمر جدير بالتنويه لأنها ثاني امرأة تشغل هذا المنصب وأول امرأة تُنتخب لشغله. وفي الجمعية الوطنية وجمعيات المقاطعات، تشكل المرأة نحو عشرة في المائة من الأعضاء، مقابل ١٨ في المائة في مجلس الشيوخ. ولم تُنتخب أي امرأة لمنصب حاكم ولاية مع أن ثلاث نساء شغلن حاليا منصب نائبة حاكم.

٩ - وواصلت المحكمة الدستورية البت في المنازعات المتعلقة بنتائج الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ١١ حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة إبطال انتخاب عضوين في

مجلس الشيوخ، كلاهما من لاموكا، و ٣٣ من أعضاء الجمعية الوطنية، ٢١ منهم ينتمون إلى لاموكا و ١٢ إلى أحزاب تابعة للجبهة المشتركة من أجل التغيير. وأُعلن انتخاب ٣٢ عضوا من الجبهة المشتركة من أجل التغيير وعضو واحد من التحالف من أجل التغيير مكانهم. وفي ١٣ حزيران/يونيه، نظم أعضاء ومناصرو ائتلاف لاموكا مظاهرة في كينشاسا أمام مبنى المحكمة الدستورية احتجاجا على إعلان المحكمة، وقرر الائتلاف تعليق مشاركته في الجمعية الوطنية.

١٠ - وحظيت الجبهة المشتركة من أجل التغيير (الجبهة) بأغلبية كاسحة في المؤسسات الجديدة. وتحتل الجبهة ٣٦١ مقعدا من المقاعد الـ ٥٠٠ في الجمعية الوطنية، في حين يحتل التحالف من أجل التغيير ٤٩ مقعدا، مقابل ٩٠ مقعدا لائتلاف لاموكا المعارض. ويتبع للجبهة ما لا يقل عن ٨٧ عضوا من الأعضاء الـ ١٠٨ في مجلس الشيوخ، ينتمي ٣ منهم إلى التحالف من أجل التغيير و ١٣ إلى لاموكا. وإذا ما احتُسبت كل المقاعد مجتمعة، فإن مقاعد الجبهة في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ تمثل أغلبية تفوق نسبتها الثلاثة أخماس ما يمنح التحالف سلطات تشريعية واسعة النطاق. وفي المقاطعات، تشكل الجبهة الأغلبية في ٢٥ من الجمعيات الـ ٢٦، ويحتل ائتلاف لاموكا أكبر عدد من المقاعد في كيفو الشمالية. وعلاوة على ذلك، تتولى الجبهة الرئاسة في ٢٤ جمعية، كما أن ٢٣ من حكام المقاطعات هم من صفوفها. ويتولى ائتلاف لاموكا الرئاسة في اثنتين من جمعيات المقاطعات مقابل رئاسة جمعية مقاطعة واحدة للتحالف من أجل التغيير. ولكل من ائتلاف لاموكا والتحالف من أجل التغيير منصب حاكم. وأعرب بعض فصائل الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي عن استيائه إزاء هيمنة الجبهة، في وقت نشبت أيضا خلافات داخل الجبهة بشأن المحاصصة على الوظائف الرئيسية. وفي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه، نظم مناصرو الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي احتجاجات في كينشاسا ولوبومباشي (هو - كاتانغا) ومبوجي - مايني (كاساي أورينتال) واشتبكوا مع مناصري حزب الشعب للإعمار والديمقراطية سببها خلافات بين التحالف من أجل التغيير والجبهة. وأضرم مناصرو الاتحاد النار في مقر محلية لحزب الشعب للإعمار والديمقراطية في لوبومباشي ومبوجي - مايني. وفي ١٤ حزيران/يونيه، وبمبادرة من حاكم مقاطعة كينشاسا، التقى في كينشاسا ممثلون عن التحالف من أجل التغيير والجبهة لإعادة تأكيد التزام التحالفين بتجاوز سوء التفاهم وممارسة الحكم بروح من المسؤولية الجماعية.

١١ - وفي ٣٠ أيار/مايو، أعيد من بلجيكا إلى تراب الوطن جثمان زعيم المعارضة إيتيان تشيسيكيدى، مؤسس الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والخصم السياسي للرؤساء السابقين موبوتو سيسي سيكو ولوران - ديزيريه كاييلا وجوزيف كاييلا. ونُظمت للمناسبة جنازة وطنية في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه في كينشاسا. ومُنح إيتيان تشيسيكيدى بعد وفاته الوسام الوطني الأكبر للبطلين كاييلا ولومومبا.

١٢ - وقام الرئيس تشيسيكيدى بزيارات إلى كينيا (١٣ آذار/مارس) وأنغولا (٢٢ آذار/مارس) وأوغندا (٢٣ آذار/مارس) ورواندا (٢٤ - ٢٦ آذار/مارس) لمناقشة الاستقرار والأمن والعلاقات الاقتصادية على الصعيد الإقليمي. وزار أيضا بوروندي وتنزانيا وغابون وغينيا الاستوائية بين ١١ و ١٤ حزيران/يونيه. وشدد الرئيس تشيسيكيدى في لقاءاته على ضرورة التعاون الإقليمي كشرط مسبق لإحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، انسجاما مع وعود حملته الانتخابية. وفي أعقاب زيارة قام بها وفد حكومي رواندي إلى كينشاسا في ٢٠ آذار/مارس، دشنت الخطوط الجوية الوطنية الرواندية، رواندا إير، في ١٧ نيسان/أبريل رحلات جوية تجارية بين البلدين. وفي ١٠ أيار/مايو، التقى الرئيس تشيسيكيدى

رئيس أركان الدفاع في قوة الدفاع الرواندية الجنرال باتريك نيامفوبا، الذي كان عقد في وقت سابق من ذلك اليوم جلسة عمل مع نظيره الكونغولي اللواء سيلستينغ مبالا لمناقشة قضايا التعاون الأمني. وفي الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل، زار الرئيس تشيسيكيدى الولايات المتحدة الأمريكية وأجرى مناقشات مع كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة بشأن قضايا التعاون السياسي والاقتصادي والأمني. وفي ٢٥ أيار/مايو، حضر الرئيس تشيسيكيدى في بريتوريا حفل تنصيب رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا. وفي ٣١ أيار/مايو، وعلى هامش مراسم جنازة إيتيان تشيسيكيدى، عقد رئيسا أنغولا جواو لورنسو ورواندا بول كاغامي وفيليكس تشيسيكيدى اجتماعا بشأن التعاون والتنمية والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. واتفقوا، في البيان الختامي للاجتماع، على إعادة تنشيط المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، ومعالجة قضية الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية. كما قدم الرئيس تشيسيكيدى طلب جمهورية الكونغو الديمقراطية لعضوية جماعة شرق أفريقيا.

١٣ - وأعطى الرئيس تشيسيكيدى آلية الرقابة الوطنية للاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (الإطار) زخما جديدا، بزيادة التركيز على إصلاح القضاء، ومكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، دعت آلية الرقابة الوطنية للإطار إلى عقد اجتماع في كينشاسا، يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه، حضره رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأوصى المشاركون بجملة أمور منها اعتماد نهج شامل من أجل شل قدرات الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووافقوا على تعزيز تبادل المعلومات المتوفرة بين أجهزة الاستخبارات والأمن في المنطقة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

١٤ - وعفا الرئيس تشيسيكيدى، في إطار ”برنامج الطوارئ على مدى ١٠٠ يوم“ الذي وضعه وتنفيذا للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عن نحو ٧٠٠ معتقل سياسي، ولا سيما عن المحامي فيرمان يانغامي وزعيم المعارضة فرانك ديونغو. وعلاوة على ذلك، علّق الرئيس، انسجاما مع التزامه بمكافحة الفساد، عمل كل من وزير شؤون الأراضي لوميا دو مالىي وروؤساء الوكالات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية لضلوعهم المزعوم في حالات فساد.

١٥ - وبدأ الرئيس تشيسيكيدى جولة داخلية شملت مقاطعات عدة في ١٢ نيسان/أبريل، زار خلالها بوما وبيني وغوما وكاسومباليسا وكيسنغاني ولوبومباشي. وخلال هذه الزيارات، أجرى مناقشات مع المسؤولين السياسيين والعسكريين بشأن الوضع الأمني، وعمليات استسلام عناصر الجماعات المسلحة وانعدام الأمن في المدن وتفشي فيروس إيبولا. وأعرب عن استعداده لمعالجة قضايا الانضباط والظروف الاجتماعية لقوات الأمن الوطني. وأمر أيضا بإعفاء قوات الأمن الوطني من حراسة شركات ومواقع التعدين.

١٦ - وشهدت الديناميات داخل صفوف المعارضة تطورا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب اجتماع للأعضاء المؤسسين لائتلاف لاموكا في بروكسل في أواخر آذار/مارس، تحول البرنامج الانتخابي للاموكا إلى برنامج سياسي، وعُيّن موزيز كاتومبي، على أساس التناوب، أول منسق للائتلاف لمدة ثلاثة أشهر. وفي خضم المزاعم بحصول خلافات داخلية، واصل المرشح الرئاسي للاموكا مارتان فايولا في انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مارتان فايولو، المطالبة بالتمسك بـ ”حقيقة صناديق الاقتراع“ ونظم تجمعات حاشدة في كيسنغاني وكينشاسا. وفي ٢٠ أيار/مايو، عاد موزيز كاتومبي إلى

جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد سنتين في المنفى. وأتت عودته في أعقاب إلغاء حكم بالسجن ثلاث سنوات للاحتيال في الأملاك وإسقاط كل الإجراءات القانونية في حقه التي لم يُبت فيها بعد. وإذ رحب موزيكاتومبي بالتقدم الذي أحرزه الرئيس تشيسيكيدى، ولا سيما الإفساح في المجال للعمل السياسي، أعلن التزامه باتباع نهج عملي في المستقبل، وتعزيز التماسك الوطني والعمل بصورة بناءة باعتباره "معارضة جمهورية". بيد أنه حذر من محاولات مزعومة تهدف إلى تغيير الدستور. وفي ٣١ أيار/مايو، عاد زعيم المعارضة أنتيبا مبوسا نيامويسى، عضو ائتلاف لاموكا، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد سبع سنوات في المنفى. وفي ١٧ حزيران/يونيه، انسحب من الائتلاف، مشيراً إلى ضرورة تكريس جهوده لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التصدي لتفشي فيروس إيبولا وانعدام الأمن في إقليم بيني، في كيفو الشمالية. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، عاد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية جان - بيير بيمبا، وهو عضو آخر في لاموكا ورئيس الحزب السياسي "حركة تحرير الكونغو".

١٧ - وواصلت منظمات المجتمع المدني والحركات الدينية أداء دورٍ بناء إلى حد كبير. ورغم عرض أعضاء المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو العمل مع الرئيس تشيسيكيدى من أجل تنفيذ برنامج عمله، فقد حضوه على التواصل مع زعماء المعارضة. وتحسباً للانتخابات المحلية والبلدية، دعت بعض المنظمات، بينها المجلس الوطني لمتابعة الاتفاق والعملية الانتخابية، إلى إصلاح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تنتهي ولايتها في نهاية حزيران/يونيه. ومع أن من المقرر إجراء هذه الانتخابات في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، لم تشاهد أية تحضيرات ذات شأن لتنظيمها.

١٨ - وفي أعقاب سلسلة من الإضرابات التي أعقبت تنصيب الرئيس تشيسيكيدى، ما برح الهدوء يعم الوضع الاجتماعي والاقتصادي منذ ذلك الحين. وحافظت أسعار الصرف على استقرارها، ويُتوقع أن يؤدي خفض المصرف المركزي الفائدة الأساسية على الإقراض من ١٤ إلى ٩ في المائة، الذي أعلن عنه في ٣٠ نيسان/أبريل، إلى خفض أسعار الفائدة من قبل المصارف التجارية. وفي الوقت نفسه، فإن سعر الكوبالت، وهو من أهم صادرات السلع الأساسية ومصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، استقر بعد انخفاض كبير في عام ٢٠١٨. ومهد اجتماع عقد في واشنطن في ٥ نيسان/أبريل بين الرئيس تشيسيكيدى والمديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الطريق أمام معاودة التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق. وكانت لاغارد قامت ببعثة إلى كينشاسا من ٢٢ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه لتقييم التطورات الاقتصادية والمالية وتحديد كيف يمكن للصندوق أن يواكب الجهود الوطنية الرامية إلى تنشيط الاقتصاد.

١٩ - وفي ما يتعلق بإدارة الأمن، قدمت البعثة الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة) في استحداث دورات تناوب القوات، استعداداً لإطلاق المبادرات الجديدة الرامية إلى تحسين الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت البعثة أيضاً توصيات بشأن إدارة الأمن إلى وزارات البيئة والدفاع والداخلية.

٢٠ - والتقت ممثلي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة ليلي زروقي، في إطار اضطلاعها بمساعيها الحميدة لدعم توطيد العملية الانتقالية في فترة ما بعد الانتخابات، من جملة من التقت، الرئيس تشيسيكيدى ورئيس ديوان الرئيس فيتال كاميريه وغيرهما من الجهات الفاعلة السياسية وكبار المسؤولين في سلطات المقاطعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢١ - رغم اتساع الحالة الأمنية العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاستقرار النسبي، فقد برزت بعض الديناميات المثيرة للقلق. ورغم حالات التوتر في مقاطعتي ماي - ندومبه وسنكورو، لم تقع أعمال عنف تُذكر، وظل الوضع في المقاطعات الغربية مستقرا عموما. وتواصل منحى استسلام أفراد الجماعات المسلحة، ولا سيما في تنغانيكا. وفي كيفو الشمالية، تدهور الوضع الأمني بشكل ملحوظ في إقليم ماسيسي، وسُجلت زيادة حادة في الهجمات على مراكز التصدي لفيروس إيبولا في بني وبوتيمبو. وسُجل تحول في الديناميات الأمنية في مقاطعة مانيمبا، كما برزت اتجاهات مثيرة للقلق في إقليمي فيزي وكاليهه في مقاطعة كيفو الجنوبية، وكذلك في إقليمي دجوغو وماهاغي في مقاطعة إيتوري.

كيفو الشمالية

٢٢ - بالمقارنة مع تقرير الأخير، شهدت كيفو الشمالية عددا أقل من الهجمات التي شنها تحالف القوى الديمقراطية على المدنيين في إقليم بيني، ولكنها شهدت في المقابل مستوى مرتفعا من العنف في إقليم ماسيسي وعنفا متزايدا ضد أفرقة الاستجابة لفيروس إيبولا. وكان عناصر جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد أكبر مرتكبي الاعتداءات ضد المدنيين في كيفو الشمالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - وشن أفراد يُزعم بأنهم من عناصر من تحالف القوى الديمقراطية ٤٩ اعتداء على المدنيين، ما أدى إلى سقوط ٨٩ قتيلًا، بينهم ٢٩ امرأة، واختطاف ٢٠٢ من الأشخاص، بينهم ٣٢ امرأة. وشنوا أيضا ١٤ اعتداء على مواقع للقوات المسلحة في إقليم بيني. ودعمت البعثة القوات المسلحة بعدما هاجم عناصر من تحالف القوى الديمقراطية موقعا للقوات المسلحة في نجيته في منطقة مافيفي في ٣٠ أيار/مايو. وقتلت القوات المسلحة في هجوم مضاد ٢٦ عنصرا من عناصر تحالف القوى الديمقراطية. وفي ٣ حزيران/يونيه، وفي عمل انتقامي على ما يبدو، هاجم عناصر من تحالف القوى الديمقراطية منطقة روانغوما في مدينة بيني، ما أدى إلى سقوط ١٢ قتيلًا من المدنيين (سبع نساء وخمسة رجال) واثنين من جنود القوات المسلحة. وصدت القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية الهجوم، موقعة قتيلًا في صفوف المهاجمين. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، خطف تحالف القوى الديمقراطية ما لا يقل عن ٤٢ قاصرا (٢٤ فتى و ١٨ فتاة). وواصلت أيضا جماعات ماي - ماي تحديد المدنيين، لا سيما في منطقتي بوتيمبو ولوبيرو، إذ سُجل شن ٦٣ اعتداء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت إلى سقوط ٣١ قتيلًا، بينهم خمس نساء، واختطاف ٨٠ مدنيا. ولم تسجل أي اعتداءات على البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٤ - وشهد إقليم بيني ولوبيرو زيادة حادة في أعمال العنف أعاققت إلى حد كبير أنشطة أفرقة التصدي لفيروس إيبولا. وفي الفترة بين ٨ آذار/مارس و ٣٠ أيار/مايو، شُنَّ ما لا يقل عن خمسة اعتداءات مسلحة استهدفت مرافق صحية في منطقة بوتيمبو، بينها حادثة وقعت في ١٩ نيسان/أبريل أدت إلى مقتل طبيب من منظمة الصحة العالمية.

٢٥ - وفي إقليم ماسيسي، اشتبك تحالف جماعات مسلحة بقيادة جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد في مناسبات عدة مع تحالف آخر بقيادة تجمع الحركات المساندة للتغيير/قوة الدفاع عن الشعب، ما أدى إلى سقوط عدد مرتفع الإصابات في صفوف المدنيين وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو، سجلت البعثة سقوط ١٢٧ قتيلًا من المدنيين.

وأفيد عن وقوع ٥٢ حالة اغتصاب موثقة قام بها عناصر من جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصليل التجديد، بينها ٥٠ حالة ضد نساء وحالتان ضد أطفال.

كيفو الجنوبية ومانبيما

٢٦ - شهدت مقاطعة كيفو الجنوبية أنشطة متزايدة للجماعات المسلحة الأجنبية، إذ واصل المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، وهو جماعة مسلحة رواندية، تعزيز قواعده في كيتينديرو وروتاره في إقليم كاليهيه. وزادت تحركات هذه الجماعة من كيفو الشمالية إلى كيفو الجنوبية بشكل ملحوظ بحلول مطلع أيار/مايو. ومع أن عدد الحالات الموثقة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أفراد المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية ظلت منخفضة، فإن وجود هذه الجماعة شكّل تهديدا كامنا للمدنيين. وفي الوقت نفسه، أدى توغل الميليشيات البوروندية وعمليات القوات المسلحة ضدها وضد حلفائها المحليين في إقليمي فيزي وأوفيرا إلى اشتباكات أفضت إلى وفيات وأعمال نهب وعنف جنسي وفقدان سبل كسب العيش وتشريد السكان.

٢٧ - وظلت الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية نشطة في إقليمي فيزي وأوفيرا، ولا سيما في سهل روزيزي والهضاب الوسطى في أوفيرا ومنطقة بيجومبو. وأدى التوتر أيضا بين جماعات بافولير وبنيامولينغي وباروندي على زعامة روزيزي المتنازع عليها إلى خسائر في الأرواح بين المدنيين. وفي هضبة مينمبوي في فيزي، وقعت اشتباكات طائفية بين جماعات مسلحة تابعة لجماعات بنيامولينغي وجماعات عرقية أخرى تعيش في المنطقة (بابيمبه وبافولير وبنيندو) تسببت بتشريد السكان على نطاق واسع في أنحاء أقاليم فيزي وموينغا وأوفيرا. وتصاعدت حدة التوتر الطائفي الكامنة منذ أمد بعيد بعدما أفيد عن اختطاف أحد زعماء قرية بافولير وقتله على يد جماعة مسلحة مرتبطة بجماعة بنيامولينغي. وشُرد ما يقدر بـ ١٢٥ ٠٠٠ مدني بسبب الاشتباكات بين ميليشيا تويغوانيو وجماعة نغومينو من بنيامولينغي، من جهة، وائتلاف من عناصر ماي - ماي من الجماعات الإثنية من بابيمبه وبافولير وبنيندو، من جهة أخرى. وقامت هذه الجماعات المسلحة بنهب القرى وإضرام النار فيها، ما ألحق أضرارا بالغة بالمأوى والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق الصحة والتعليم والصرف الصحي.

٢٨ - وفي الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو، وقعت سلسلة اشتباكات بين القوات المسلحة وجماعات ماي - ماي التي تقاتل تحت اسم "المطالين" (Revendiquants) في محيط محلة لوا في مقاطعة تشوبو، على مقربة من الحدود مع مانبيما. وأرسلت القوات المسلحة تعزيزات إلى المنطقة. وتسبب هذا الوضع بتشريد نحو ٢٠ ٠٠٠ مدني من تشوبو إلى إقليم بونيا في مقاطعة مانبيما.

٢٩ - وفي جنوب مانبيما، واصلت القوات المسلحة عملياتها ضد جماعة ماي - ماي مالايكا (فصيل مانديفو) في الجزء الشرقي من إقليم كاسونغو وفي قطاعي لوليندي ووامازا في إقليم كابامبار. وفي قطاع بابويو في إقليم كابامبار، تواصلت الاشتباكات بصورة متقطعة بين القوات المسلحة وميليشيات توا. وفي محلة سالامايلا، في إقليم كابامبار أيضا، واصل قادة ماي - ماي مالايكا الإغراب عن اهتمامهم بالاستسلام.

مقاطعات إيتوري وبا - أويلي وهو - أويلي

٣٠ - في مقاطعة إيتوري، أدى انقطاع العملية السياسية الرامية إلى تسريح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري إلى زيادة نشاط هذه الأخيرة في جنوب إيرومو. وفي وقت كانت أعمال النهب سائدة، سُجل انخفاض واضح في انتهاكات هذه الجماعة لحقوق الإنسان. وأفيد بأن الضبابية المحيطة بالعملية السياسية زادت من التشرد في صفوف قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وعززت صلاتها بالجماعات المسلحة الأخرى، ولا سيما في إقليم دجوغو. وفي إقليم إيرومو، اختطف عناصر من تحالف القوى الديمقراطية في ١ أيار/مايو ١٨ مدنيا أثناء هجوم على محلة تشابي.

٣١ - وبرزت أعمال العنف مجددا التي قام بها مهاجمون يُشتبه بأنهم من جماعة ليندو في إقليم دجوغو وماهاغي وبلغ مستويات مثيرة للقلق. وشنت ميليشيات من شباب ليندو هجمات عدة على القرى، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من المدنيين وتشريدهم وتدمير الممتلكات ونهبها. وفي ١ حزيران/يونيه، في بونيا، أصدر أعضاء جمعية المقاطعة من إقليم ماهاغي بيانا زعموا فيه أن العنف أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ٤٠ قتيلًا من المدنيين في أيار/مايو. وبين ٨ و ١٢ حزيران/يونيه، أفيد عن سقوط نحو ٧٢ قتيلًا من المدنيين في سلسلة اعتداءات شنها مهاجمون يُشتبه بأنهم من جماعة ليندو في قرى عدة حول بحيرة ألبير غير أن أرقامًا غير مؤكدة تشير إلى أن عدد الضحايا قد يكون أعلى من ذلك بكثير. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ شخص فروا هربا من العنف الطائفي المتجدد في أقاليم دجوغو وماهاغي وإيرومو. وقامت القوات المسلحة بعمليات ضد معسكرات ميليشيات ليندو في غابة واغو على شواطئ بحيرة ألبير. ونشرت البعثة قواعد أمامية في المناطق المتضررة.

٣٢ - وفي تطور إيجابي، شهدت أنشطة الجماعات المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة، انخفاضًا كبيرًا في مقاطعتي هو - أويلي وبا - أويلي بسبب الضغط العسكري المتواصل للقوات المسلحة. ورغم أعمال النهب المتفرقة، فقد هدأت لبرهة أنشطة جيش الرب للمقاومة في منطقتي باندا وبوندو في با - أويلي، وكذلك في إقليمي نيانغارا ودونغو في هو - أويلي. وفي تطورات أخرى، اشتبك أفراد القوات المسلحة والمقاومين مع عناصر مسلحة من جنوب السودان في متنزه غارامبا الوطني وفي محلة آبا في إقليم فارادجيه يومي ٢٢ و ٢٥ نيسان/أبريل، على التوالي.

مقاطعة تنغانيكا

٣٣ - رغم الانخفاض الكبير في أعمال العنف بين ميليشيات توا والميليشيات الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت جماعات عدة من ماي - ماي الاشتباك مع قوات الأمن، ما تسبب بتشريد السكان وثني من سبق تشريدهم عن العودة. وفي ٣١ آذار/مارس، كان أكثر من ٢٨٠ ٤٨٠ شخصا لا يزالون مشردين في تنغانيكا، وفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وفي تطور إيجابي، أعرب ما يصل إلى ٦٠٠ من عناصر ماي - ماي فيمبو نا فيمبو عن استعدادهم للتسريح.

٣٤ - وفي أعقاب تعذيب مزعوم لستة مدنيين في قرية مونياتوا في إقليم نيونزو على يد عناصر من ميليشيات توا، انتشر جنود القوات المسلحة في المنطقة بدعم من البعثة. وكثفت البعثة أيضا دورياتها على طول محور كاليما - كيوكو، الذي سُجل فيه وقوع عدد مرتفع من حالات العنف الجنسي ووفيات في صفوف المدنيين في آذار/مارس.

مقاطعات كاساي وكاساي سنترال وكويلو وماي - ندومبه وسنكورو

٣٥ - في شكل عام، ورغم حالات التوتر المحلية، كان الوضع الأمني هادئاً في معظم المناطق الغربية والوسطى. وحصلت عمليات فرار من السجن في مراكز احتجاز مختلفة، بما في ذلك هروب خمسة محتجزين يُحاكمون في جريمة قتل اثنين (مايكل شارب وسايديا كاتالان) من أعضاء فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٧، من سجن كانانغا (كاساي أورينتال) في مطلع أيار/مايو. وأعيد إلقاء القبض على اثنين من الفارين.

٣٦ - وظل التوتر مرتفعاً في مقاطعة سنكورو، حيث أعقبت إرجاء انتخابات حاكم المقاطعة في ١٥ نيسان/أبريل مظاهرات عنيفة. ولوحظت أيضاً حالات توتر سياسي بالقرب من كيكويت في مقاطعة كويلو، التي شهدت عنفاً طائفيًا على نطاق ضيق في إقليم إيديوفا وغونغو. وفي إقليم يومي في مقاطعة ماي - ندومبه، ظلت حدة التوتر مرتفعة رغم محاولات للمصالحة بين طائفتي نونو وتنده.

٣٧ - وفي مقاطعة كاساي، لا يزال نشاط جماعة كاموبينا نسابو معدوماً تقريباً في أعقاب عمليات استسلام واسعة النطاق لأفراد من تلقاء أنفسهم في مطلع عام ٢٠١٩. وفي بعض الحالات، عاد من سبق تسريحهم إلى مناطقهم الأصلية.

رابعا - الحالة الإنسانية

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع الإنساني مثيراً للقلق رغم تسجيل بعض الاتجاهات الإيجابية، من قبيل العودة المتزايدة للمشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية في منطقة كاساي. وتمثلت الشواغل الرئيسية في استمرار تفشي أوبئة إيبولا والحصبة والكوليرا؛ والعنف الناجم عن النزوح الداخلي في إيتوري ومانيمبا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛ والبؤر الساخنة الجديدة لسوء التغذية الحاد في مقاطعات عدة، لا سيما كاساي سنترال وكاساي أورينتال وكوانغو.

٣٩ - وأبقت دوائر العمل الإنساني على أرقامها المتوقعة البالغة ١٢,٨ مليون شخص للإشارة إلى المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٩، وهو رقم يمثل أكثر من شخص واحد من كل عشرة كونغوليين. وإضافة إلى ما يقدر بـ ٤,٨ ملايين من المشردين داخلياً، حتى ٣١ آذار/مارس، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً نحو ٥٤٠.٠٠٠ لاجئ، معظمهم من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا.

٤٠ - ويعيش حالياً ١٣,١ مليون كونغولي في حالة انعدام للأمن الغذائي، بينهم ٥,٢ مليون طفل و ٨٠٠.٠٠٠ حامل أو مرضعة يعانون من سوء التغذية الحاد. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الغذائية الطارئة إلى أكثر من خمسة ملايين شخص.

٤١ - وفي الفترة من ١٠ آذار/مارس إلى ٢ حزيران/يونيه، أفيد عن ٦.٠٨٩ حالة كوليرا مشتبه بها، وأُبلغ عن ١١٥ وفاة. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أعلن وزير الصحة انتشار وباء الحصبة على الصعيد الوطني، مشيراً إلى الإبلاغ عن ٨٧.٠٠٠ حالة بحلول منتصف أيار/مايو ٢٠١٩. وفي مواجهة الأوبئة، تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية عدداً من التحديات، بينها الافتقار إلى التمويل والإمدادات وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

٤٢ - ورغم الجهود المستمرة للاستجابة، زاد عدد حالات الإصابة بفيروس إيبولا في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري زيادة حادة منذ مطلع آذار/مارس إذ سُجل أكثر من ٢٠٠٠ حالة مؤكدة في حزيران/يونيه. كما سُجل عدد متزايد من الحالات المؤكدة في المناطق الصحية في كالانغوتا ومانديما ومابالاكو وموزينين في إقليم بيبي ولوبيرو. وظلت جهود التصدي لفيروس إيبولا تواجه معوقات بسبب المقاومة وانعدام الأمن داخل المجتمعات المحلية، لا سيما في ظل الاعتداءات على العاملين في القطاع الصحي وعلى المرافق الصحية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل و ١٥ حزيران/يونيه، قام على التوالي المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس والمدير الإقليمي لأفريقيا في المنظمة الدكتور ماتشيديسو موتي بزيارتين إلى بوتنبو.

٤٣ - وفي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه، تأكدت ثلاث حالات إصابة بفيروس إيبولا في أوغندا، وهي أول حالات من هذا الفيروس تعبر الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لم تُعلن حالة طوارئ صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً.

٤٤ - وبإدارة منسق التصدي العاجل لفيروس إيبولا دافيد غريسلي والمدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية إبراهيم سوسيه فال إلى وضع استراتيجية للأمم المتحدة للمساعدة في إنهاء تفشي فيروس إيبولا. وستركز الاستراتيجية على الاستجابة في مجال الصحة العامة، وكذلك على تعزيز الأمن والالتزام السياسي والدعم للمجتمعات المحلية المتضررة من تفشي فيروس إيبولا. وفي ما يتعلق بالتنسيق، التقى منسق التصدي العاجل لفيروس إيبولا الرئيس تشيسيكيدى ووزير الصحة والسلطات المحلية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

خامسا - النهج الشامل في حماية المدنيين

ألف - الاستراتيجيات على نطاق البعثة

٤٥ - واصلت البعثة، بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنفيذ الاستراتيجيات المحددة الأهداف المتعلقة بالجماعات المسلحة. وكانت الزيارة التي قام بها إلى إيتوري المنسق الوطني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، كلود إبالانكي، بمثابة دفع جدير بالترحيب لعملية تحقيق السلام مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وأتاح النهج الشامل الذي تتبعه البعثة إزاء قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، الذي يجمع بين المساعي الحميدة، وجهود تحقيق الاستقرار الواسعة النطاق، والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان، إطاراً تمكينياً للمشاركة السياسية من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، كالمجتمع المحلي والسلطات المحلية وقيادات الجماعات المسلحة والحكومة. وفي الوقت نفسه، تم استعراض الاستراتيجية المحددة الأهداف والخطة العملية المشتركة المتعلقة بتحالف القوى الديمقراطية في ١٩ حزيران/يونيه لتقييم التقدم المحرز والنظر في التطورات الجديدة في منطقة الشمال الكبرى. ويجري حالياً وضع الصيغ النهائية للاستراتيجيات المحددة الأهداف المخصصة للتعامل مع الجماعات المسلحة العاملة في مانبيما وكيفو الجنوبية وتانغانيكافو.

٤٦ - وواصلت قوة البعثة تنفيذ نصح الحماية بإرسال قوات، إذ أنشأت ٣٥ وحدة قتالية جاهزة للتدخل وسيرت ٩٦٤٥ دورية بعيدة المدى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم توسيع نطاق نظم الإنذار المبكر ولجان الحماية المحلية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مما أدى إلى تحسين قدرة البعثة على

الوصول إلى السكان المدنيين وعلى دعم مبادرات الحوار. وبغية تشجيع الأخذ بزمام الأمور على الصعيد المحلي وضمان الاستدامة، عززت البعثة آليات الحماية المحلية عن طريق بناء قدرات المجتمعات المحلية، وأجرت تقييمات لآليات الحماية والإنذار المبكر.

٤٧ - وتلقى نظام شبكات الإنذار المحلية ما متوسطه ٤٤٩ إنذارا مبكرا في الشهر، وركز معظمها من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتانغانيكا. وقد أدت نسبة ٨٠ في المائة من تلك الإنذارات إلى استجابات من الحكومة و/أو البعثة. وصدر معظم الإنذارات التي استجالت الاستجابة لها من المناطق النائية التي تتسم بوجود محدود لقوات الأمن الوطني.

٤٨ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام جهود التخفيف من التهديد الذي تشكله أخطار المتفجرات على المدنيين. ودمرت الدائرة ٥٢ من قطع الذخيرة غير المنفجرة في جميع أنحاء منطقة مسؤولية البعثة، واستحدثت ١٢٤ خزانة سلاح لجمع ١٥٥٩ قطعة سلاح تملكها الدولة في مراكز الشرطة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وتشوبو. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع علامات على أكثر من ٥٠٠٠ قطعة سلاح وتم تسجيلها دعما للجهود الرامية إلى منع التسريب من المخزونات الوطنية.

باء - الاستجابة على المستوى الميداني

٤٩ - في كيفو الشمالية، قامت البعثة بمساعيها الحميدة على مستوى المقاطعة والمستوى الوطني بالاستجابة لتصاعد العنف في إقليم ماسيسي. ونشرت البعثة أيضا عشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل بغية رصد انتهاكات حقوق الإنسان وضمان فصل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وفي ١٥ أيار/مايو، انتشرت قوات البعثة في تنوتو (إقليم ماسيسي) وبلدة واليكالي (إقليم واليكالي) من أجل حماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة دعما إلى وزارة الداخلية لمقاطعة كيفو الشمالية في تيسير الحوار بين مجتمعات الهوندي والهوتو والناندي والبيغمي في تجمع بينزا في إقليم روتشورو. ونتيجة لذلك، أعيد إحياء الآلية المحلية لتسوية النزاعات، وشهد عدد حوادث العنف في ذلك المجتمع المحلي انخفاضاً كبيراً. وفي تطورات أخرى، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، نزعت القوات المسلحة الكونغولية سلاح ٤٩٢ مقاتلا كونغوليا، ينتمي ٢٧٢ منهم إلى جماعة ماي - ماي نيأتورا (فصيل كافومبي)، وهم يقيمون الآن في معسكر موبامبيرو للتجميع الأولي في غوما.

٥٠ - وقدمت البعثة الدعم إلى وزارة داخلية المقاطعة في تيسير الحوار بشأن المنازعات على الأراضي وغيرها من النزاعات في تجمع بامبوا - كيسيسي وتجمع باناندي - كايناما في إقليم بيني. وقد أدى ذلك الحوار إلى توقيع اتفاق للسلام.

٥١ - واستجابة لتفاقم حالة انعدام الأمن في منطقة بيني - بوتمبو، نشرت البعثة عناصر إضافية من لواء التدخل التابع للقوة، و ١٤ من أفراد الشرطة، وفصيلتين من وحدتي الشرطة المشكلة المصرية والسنغالية من أجل التصدي للتهديدات الأمنية التي تواجه أفرقة الاستجابة لانتشار الإصابة بفيروس إيبولا. وعلاوة على ذلك، نقلت البعثة السرية العسكرية التابعة لأوروغواي من مقرها في كينشاسا إلى بوتمبو.

٥٢ - وفي كيفو الجنوبية، نشرت البعثة أفرقة متكاملة من العسكريين والمدنيين إلى وحدتين قتاليتين جاهزتين للتدخل في إقليم كاليهي، وقدمت الدعم لتعزيز عمليات جمع المعلومات ونظم الإنذار المبكر بالاشتراك مع المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية والسلطات الكونغولية. وعقدت البعثة اجتماعات مع

القوات المسلحة الكونغولية لتشجيعها على التقيد بالقانون الدولي الإنساني والحد من المخاطر التي تهدد المدنيين المرتبطين بالمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية. وفي إقليم فيزي، نشرت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل على محور ليميرا - كيدوتي - مولنغي لتقديم الدعم إلى عملية عسكرية نفذتها القوات المسلحة الكونغولية من ١ آذار/مارس إلى ١٥ نيسان/أبريل. ويمكن التعاون الوثيق بين القوة والأقسام المدنية للبعثة من تيسير إعادة فتح المدارس والكنائس والأسواق والمستشفيات في المنطقة. وفي مينيمبوي، قامت البعثة بالعديد من المهام المشتركة والدوريات البعيدة المدى، ونفذت مبادرات لتسوية النزاعات، مما أفضى إلى توقيع المجتمعات المحلية المتنازعة على وثيقة التزم فيها بوقف إطلاق النار والتعاون مع القوات المسلحة الكونغولية ضد مفسدي السلام. وفي إقليم شابوندا، في استجابة للارتفاع الحاد في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، نفذت البعثة خطة عمل شاملة أدت إلى قيام القوات المسلحة الكونغولية باعتقال كوكو دي كوكو، زعيم ماي - ماي رايا موتومبوكي، ونائبه، اللذين وجهت لهما اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لقيامهما باغتصاب وقتل مدنيين. وعلى الرغم من اعتقال واستسلام بعض أعضاء ماي - ماي رايا موتومبوكي، استمرت أعمال العنف المنخفض المستوى التي ترتكبها هذه الجماعة.

٥٣ - وفي مانيمبا، مكن نشر وحدة قتالية جاهزة للتدخل في سلامبيلا خلال الفترة الممتدة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو من تيسير مهمة مشتركة بين البعثة وسلطات المقاطعة من أجل معالجة حالة انعدام الأمن، وتقييم شروط استسلام الجماعات المسلحة، ومناقشة مبادرات تحقيق الاستقرار. وقدمت البعثة الدعم لمبادرات بناء القدرات في مجالي الإدارة الأمنية وحماية المدنيين، وقامت بتدريب منسقين معنيين بحماية الطفل وتوعية عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية. وأجرت البعثة أيضا تحقيقات بشأن حقوق الإنسان ونظمت فعاليات لإذكاء وعي القوات المسلحة الكونغولية بالعنف الجنسي. وبغية التشجيع على تسوية النزاعات بالسبل المملوكة محليا، أيدت البعثة الحوار بين السلطات وممثلي ماي - ماي مالايكا والجهات الفاعلة في قطاع التعدين والمجتمع المدني. وتم ذلك بمشاركة ٥٠ امرأة و ١٠٠ رجل. وحددت مبادرة الحوار تدابير لمنع العودة إلى النزاع، وبدأت القوات المسلحة الكونغولية في سحب عناصرها من سلامبيلا في ٨ أيار/مايو.

٥٤ - واستجابة للنزاع الذي بدأ في شباط/فبراير في المناطق الحدودية في مقاطعتي مانيمبا وتشوبو، قامت البعثة بمهمتين مشتركيتين للتقييم في أوبوندو (تشوبو) في آذار/مارس وفي بونيا (مانيمبا) في نيسان/أبريل. وخلصت المهمتان إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ترتبط بالقوات المسلحة الكونغولية في بلدة لووا، منها حالات مؤكدة تمت فيها عمليات إعدام.

٥٥ - وفي إيتوري، احتفظت البعثة بوحدات قتالية جاهزة للتدخل في البؤر الساخنة المحتملة بغية حماية السكان، وعملت على تعزيز مبادرات المصالحة من خلال الحوار.

٥٦ - وفي تانغانيك، نشرت البعثة خمس وحدات قتالية جاهزة للتدخل في المناطق الأكثر تضررا من أنشطة الماي - ماي، مما مكن الموظفين المدنيين والجهات الفاعلة الإنسانية وسلطات المقاطعة والقادة المحليين من الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة، ومن التفاوض مباشرة مع قادة الماي - ماي، الأمر الذي أدى بدوره إلى إعراب نحو ٦٠٠ من عناصر الميليشيات عن عزمهم على الاستفادة من التسريح.

٥٧ - وفي منطقة كاساي، ركزت البعثة أنشطتها على أثر عودة الكونغوليين الذين طردوا من أنغولا، وعلى سبر مبادرات الحوار في كاماكو وكامونيا وتشيكابا من أجل تخفيف حدة التوتر بين مجتمعات

لوبا/لولوا وبيندي وتشوكوي، والتشجيع على التعايش السلمي، لا سيما في سياق استسلام ميليشيات كاموينا نسابو. وفي آذار/مارس، أطلقت البعثة مشروعاً مشتركاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين في كاساي سنترال بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المتضررة من النزاع وتشجيع التعايش السلمي.

سادسا - بسط سلطة الدولة

ألف - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٨ - قامت البعثة بتجهيز ملفات ما مجموعه ٥١٣ فرداً من أفراد الجماعات المسلحة وضمنت تسريح ٣١٢ طفلاً. ومن بين هؤلاء الأفراد البالغ عددهم ٥١٣ فرداً، أعادت البعثة ٤٦ مقاتلاً سابقاً ومعاليتهم إلى رواندا، وثمانية إلى بوروندي، وأحالت ١٢ مدنياً إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وواصلت البعثة كذلك دعوة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى نزع أسلحتها وتسريح أفرادها وإعادة دمجهم إلى الوطن طوعاً.

٥٩ - وكثفت البعثة عملها مع السلطات الكونغولية على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وناقشت أحداث تحول استراتيجي من هياكل التسريح التي يعثرها الجمود إلى نهج أكثر مرونة مصممة خصيصاً. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عملهما بالاشتراك مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية في المناطق التي عاد إليها المقاتلون السابقون بالفعل، ولا سيما منطقة كاساي وتانغانیکا، بغية معالجة العوامل المسببة للنزاعات وتعزيز قدرة تلك المجتمعات على التعامل مع عودة المقاتلين السابقين والأشخاص المشردين على السواء. وفي إطار مد جسور إلى التمويل الطويل الأجل لإيتوري ومنطقة كاساي وتانغانیکا، وافقت البعثة في ٢٦ نيسان/أبريل على تسعة مشاريع جديدة لنزع السلاح والتسريح والحد من العنف المجتمعي، وبذلك بلغ عدد مشاريع الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مجموعه ٦٣ مشروعاً.

باء - تحقيق الاستقرار

٦٠ - ضمن إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وبالتعاون مع البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، واصلت البعثة دعمها للجهود الرامية إلى توقيع اتفاق سلام بين الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وأدى التأخير في توقيع الاتفاق بعناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري إلى مغادرة موقع التجميع الأولي متوجهين إلى الأدغال. واجتمع المنسق الوطني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون كلود إبلانكي مع عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري خلال زيارة ميدانية قام بها إلى المقاطعة في الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٧ أيار/مايو، وجدد لهم التأكيد على التزام الرئيس تشيسيكودي بعملية السلام.

سابعا - حالة حقوق الإنسان والقضاء والمؤسسات الإصلاحية

٦١ - على الرغم من أن عدد حوادث انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لا يزال مرتفعاً على العموم، لوحظت اتجاهات إيجابية في حرية التعبير وحرية التجمع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الربع الأول من عام ٢٠١٩، وثقت البعثة ٥٦٠ ١ من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد،

وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة عشرة في المائة بالمقارنة مع الربع الأخير من عام ٢٠١٨. ووقع معظم تلك الانتهاكات والتجاوزات في المقاطعات المتضررة من النزاع، ولا سيما في كاساي ومانيمبا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وكان الموظفون الحكوميون، ولا سيما جنود القوات المسلحة الكونغولية وعناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، مسؤولين عن حوالي ٦٣ في المائة من تلك الحالات. وارتكب أفراد الجماعات المسلحة النسبة المتبقية من تلك الانتهاكات والتجاوزات، وهي ٣٧ في المائة. وكانت جهات فاعلة تابعة للدولة مسؤولة عن معظم الانتهاكات الموثقة للحريات الأساسية وحالات فرض قيود على الحيز الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، نتج عدد مرتفع من الانتهاكات عن وجود قوات الأمن الوطني وعملياتها في المناطق المتضررة من النزاع.

٦٢ - وفي كيفو الشمالية، وهي المقاطعة الأكثر تضرراً من النزاع، زاد تدهور حالة حقوق الإنسان، لا سيما في إقليم ماسيسي، حيث ارتفع عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بنسبة ٤٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وكان مقاتلو الجماعات المسلحة مسؤولين عن معظم هذه الانتهاكات، التي شملت عمليات اختطاف والعديد من حالات القتل بإجراءات موجزة (٥١ ضحية، منهم ١١ امرأة وطفلاً).

٦٣ - وبعد أن تولى الرئيس تشيسيكيدى منصبه، قطع التزامات قوية بتحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق الإفراج عن السجناء السياسيين وإغلاق جميع مراكز الاحتجاز السرية. وأعقب ذلك في آذار/مارس صدور أربعة مراسيم رئاسية ومرسومين وزاريين بشأن تدابير العفو الفردية والجماعية. وشملت تلك التدابير المحتجزين الذين قضوا ربع مدة محكوميتهم، والذين تجاوزت مدة حبسهم ثلاثة أشهر وأثبتوا حسن سلوكهم، والمستفيدين من قانون العفو العام المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ الذين ظلوا مع ذلك رهن الحبس الاحتياطي، والمحكوم عليهم في سياق الاحتجاجات العامة أو التجمعات السياسية التي نُظمت بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ولم يتسن التحقق من الإغلاق الفعلي لرنزانات الوكالة الوطنية للاستخبارات، التي أعلن عنها رئيس المجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق في ٢٦ آذار/مارس.

٦٤ - ولوحظ اتجاه إيجابي فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية التجمع، مع انخفاض بنسبة ١٣ في المائة في الانتهاكات ذات الصلة عند مقارنة الربع الأول من عام ٢٠١٩ بالربع الأخير من عام ٢٠١٨. غير أن العقوبات التي تعترض حرية الصحافة لا تزال قائمة مع الاستمرار في تخويف ناشطي المجتمع المدني في الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وفي حين أن العديد من المظاهرات السلمية جرت دون وقوع حوادث، قامت السلطات بقمع مظاهرات أخرى، مما أدى إلى اعتقال متظاهرين بشكل تعسفي أو إصابتهم بجروح. وعلى سبيل المثال، في مظاهرات جرت بين ٨ و ١٠ نيسان/أبريل في تشيكابا (كاساي) ولوبومباشي (هو - كاتانغا) وكينشاسا، تعرض للاعتقال التعسفي ٣٨ متظاهراً بينهم فتى، وأساء أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية معاملة ١٧ آخرين على الأقل، بينهم فتى، وذلك أثناء أو بعد تفريق مظاهرات سلمية مرتبطة بانتخابات حكام المقاطعات التي جرت في ١٠ نيسان/أبريل.

٦٥ - وفي ٢٣ أيار/مايو، في كينشاسا، عرضت وزيرة حقوق الإنسان ماري - آنج موشوبيكوا تقرير لجنة التحقيق المعنية بأحداث يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويشير التقرير إلى مقتل ٤٦١ شخصاً وإصابة ١٣٣ آخرين بجروح وتعرض ١٧٩٣ من الممتلكات للتدمير. وتشرد داخليا في

الحادث ٧٤٧٢ ٧ شخصا ونزح ١٧ ٠٠٠ من اللاجئين. وألقي القبض على ٢٥ من الجناة المزعومين، وهم ينتظرون المحاكمة. ولا تزال التحقيقات جارية.

٦٦ - ولا تزال ظروف الاحتجاز تشكل مدعاة للقلق. ففي الربع الأول من عام ٢٠١٩، توفي ما لا يقل عن ٧٤ شخصا أثناء الاحتجاز، ويرجع ذلك أساسا إلى سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية وسوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فر ٨٩٩ شخصا على الأقل من مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد، وكانت مقاطعات با - أويلي وكويلو وكاساي أورينتال هي الأكثر تضررا من ذلك. وهذا العدد أكبر من عدد حالات الفرار المسجل في عام ٢٠١٨، وهي ٨٠١ حالة. واستفادت البعثة من جهودها السابقة فواصلت تقديم الدعم من أجل تعزيز الأمن وتحسين ظروف العيش في ١٤ من السجون ذات الأولوية العالية.

٦٧ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب والتصدي لحالات جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي مقاطعتي كاساي وكاساي سنترال، قامت البعثة وسلطات المقاطعات بخمس بعثات مشتركة للتحقيق الجرائم المرتكبة خلال أزمة كاموينا نسابو.

ثامنا - العنف الجنسي

٦٨ - في الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو، قام مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بتوثيق ٣٠٢ من الحالات الجديدة من الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والزواج القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي في مناطق النزاع، ارتكبت ٢٤٥ منها ضد النساء و ٥٧ ضد الأطفال. وارتكبت الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية أكثر من نصف هذه الحالات، ووقع معظم الحالات المتبقية في مقاطعات مانييما وكيفو الجنوبية وتانغانيكافا.

٦٩ - ووثقت البعثة زيادة في عدد الحالات التي ارتكبتها جهات فاعلة حكومية مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٨. وكان جنود القوات المسلحة الكونغولية وغيرهم من الجهات الحكومية مسؤولين عن نحو ثلث الحالات الموثقة، ولا سيما في أقاليم بيني (كيفو الشمالية)، وكاليمي (تانغانيكافا)، وكابامباري (مانييما) وأوفيرا (كيفو الجنوبية)، وكذلك في مقاطعتي كاساي وكاسايسنترال.

تاسعا - حماية الطفل

٧٠ - في الفترة الممتدة بين ٨ آذار/مارس و ٨ أيار/مايو، تحققت البعثة من ٥٧٣ انتهاكا جسيما ضد الأطفال. وشمل ذلك اغتصاب ١٦ فتاة، واختطاف ستة أطفال (خمس فتيات وفتي) وتشويه سبعة أطفال (خمسة فتيان وفتاتان). وخلال الفترة نفسها، تم فصل ما مجموعه ٥٣٨ طفلا من الجماعات المسلحة، منهم ٨١ فتاة.

٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع قادة جماعات الماي - ماي العاملة بصورة رئيسية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إعلانات وخرائط طريق انفرادية التزموا فيها بإنهاء تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك العنف الجنسي والزواج القسري. وبذلك يصل مجموع هذه الاتفاقات في عام ٢٠١٩ إلى عشرة اتفاقات.

عاشرا - الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الولاية

٧٢ - قدمت البعثة الدعم في مجال تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة والمشاركة المتساوية للمرأة في المؤسسات القضائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، كان أكثر من ٥٢ في المائة من المشاركين في تدريب البعثة للسلطات القضائية نساءً، مقارنة بنسبة ١١ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، شهدت نسبة ٤٢,٤ في المائة من جلسات المحاكم المتنقلة التي تدعمها البعثة في السجون والمناطق النائية مشاركة المرأة بوصفها مدعى عليها أو ضحية، مما عزز إمكانية لجوئها إلى القضاء. ويمثل ذلك زيادة حوالي ٥٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٨.

٧٣ - وواصلت البعثة تعزيز الرسائل غير التمييزية والمراعية للاعتبارات الجنسانية في وسائط الإعلام وقامت بتدريب ١٦١ من الصحفيين.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة دعماً للجهود الرامية إلى النهوض بمشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات تسوية النزاعات. وقامت البعثة بالدعوة إلى إشراك النساء في هياكل الحكم التقليدي، مما أدى إلى تعيين زعيمتين تقليديتين في الجمعية الوطنية. وتلقت ٩٧ من النساء العاملات في الميدان السياسي دعماً من البعثة في مجال بناء القدرات، ومنهن مرشحات في الانتخابات التشريعية المؤجلة في بيني وبوتنبو. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة التدريب إلى ٣١٤ من النساء العاملات في مجال بناء السلام والوساطة في ١٤ من مناطق النزاع، وقد دخلن لاحقاً في حوارات مع آباء وأقارب أفراد الميليشيات.

حادي عشر - نشر البعثة وتقييم أدائها

ألف - التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها

٧٥ - تمشيا مع الأهداف الاستراتيجية المبينة في القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، وبعد النجاح في إجراء الانتخابات الوطنية وانتخابات المقاطعات، انصب تركيز عمليات البعثة على حماية المدنيين، والحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، وتقييم حالة حقوق الإنسان، مع تقديم الدعم لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة.

٧٦ - وبغية تركيز الموارد في المناطق التي يشكل فيها وجود الجماعات المسلحة تهديداً مستمراً للسكان المدنيين، قامت البعثة بنقل أفراد نظاميين إلى المكاتب الميدانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم ترحيل إحدى وحدات الشرطة المشكلة الهندية بنجاح في إطار الإغلاق الجاري لمكتب كيسانغاني، في حين أن إحدى وحدات الشرطة المشكلة المصرية المتمركزة حالياً في لوبومباشي ستنتقل إلى بوكافو، نظراً للإغلاق الفعلي لمكتب لوبومباشي. وبالإضافة إلى ذلك، تم ترحيل القوات الخاصة المصرية في ٢ حزيران/يونيه.

٧٧ - وقامت البعثة أيضاً بإعادة تعديل أولويات لواء التدخل التابع للقوة، إذ عززت قدرته على الاستجابة من خلال إعادة تركيز منطقة عملياته وإعفاء معداته من المهام التي يعترضها الجمود من أجل زيادة قدرته على إرسال القوات داخل المنطقة المخصصة له. وبالمثل، أعيد تقييم انتشار المراقبين العسكريين ونقلت أفرقتهم إلى مواقع أخرى لتعزيز الوجود في المناطق ذات الأولوية.

٧٨ - وعن طريق وحدات الشرطة المشكلة، واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الكونغولية من أجل بناء قدراتها في مجالات من قبيل مكافحة الشغب. وفي آذار/مارس، أنشئ فريق متخصص في الجريمة المنظمة من شرطة الأمم المتحدة لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية على التحقيق في قضايا الجرائم الخطيرة والمنظمة. وعلاوة على ذلك، واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم الدعم في وضع خطة عمل الشرطة الوطنية الكونغولية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

باء - تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مجال حماية المدنيين

٧٩ - أثناء الزيارات الميدانية التي قامت بها قيادة البعثة، جرى تفتيش وتقييم ١٨ وحدة عسكرية باستخدام معايير منها الدعم المقدم لتنفيذ الولاية، والقيادة والمراقبة، والتدريب، والانضباط، واستمرارية القدرات اللوجستية، والدعم الطبي. واعتُبر أداء خمس وحدات أداءً ممتازاً، وأداء عشر وحدات أداءً مرضياً، وتبين أن أداء إحدى الوحدات يتطلب مزيداً من التحسين بسبب تدني معدل توافر الطائرات العمودية المخصصة للخدمات. ولم يُعتمد بعد اثنان من التقييمات. وبغية تحسين المعايير العملية، تم تنظيم دورات تدريبية متنوعة مع التركيز على العمليات واللوجستيات والتخطيط وتنفيذ العمليات الهجومية المشتركة، فضلاً عن تعزيز فهم حفظة السلام لعمليات البعثة والبيئة المعقدة التي تعمل فيها.

٨٠ - وأجرت قيادة البعثة أيضاً تقييماً لأداء سبع من وحدات الشرطة المشكلة استناداً إلى عدة معايير، منها القيادة والمراقبة، والانضباط، والإدارة، وفهم ولاية البعثة ودعمها، والجاهزية العملية، واللوجستيات، والامتثال لمذكرة التفاهم، والمسائل الطبية، والتدريب. وكشف التقييم أن القدرة العملية لوحدات الشرطة المشكلة تعاني من نقص في ناقلات الأفراد المدرعة. وسعى إلى معالجة هذا النقص، طُلب من أحد البلدان المساهمة بأفراد شرطة أن ينشر ست ناقلات إضافية، وقد نُشرت أربع منها بالفعل، ونُشر بلد آخر خمس ناقلات إضافية، وطُلب من بلد ثالث أن ينشر ناقلتين إضافيتين. كما أن عنصر الشرطة التابع للبعثة أجرى تقييمات لأداء فرادى عناصر وحدات الشرطة، وشمل ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين في المناطق الحضرية بواسطة الاستراتيجية العملية المتكاملة لمكافحة انعدام الأمن.

جيم - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٨١ - واصلت البعثة تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة، وذلك بين جميع الموظفين، في شراكة وثيقة مع الجهات المعنية، بما فيها السكان المحليون. ونُظمت أنشطة للتوعية بشأن السياسات العامة وسبل الإبلاغ الآمنة لفائدة المجتمعات الواقعة في المناطق الشديدة الخطورة.

٨٢ - وفي الفترة الممتدة بين ٩ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو، أُبلغ عن ادعاءين بالاستغلال والانتهاك الجنسيين تورط فيهما أحد أفراد الوحدات العسكرية وأحد الموظفين الدوليين، وتمت إحالتهم إلى البلد المساهم بقوات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، على التوالي، لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وقد بلغت ثلاثة من مشاريع التزويد بالمهارات المهنية التي يراها الصندوق الاستثماري لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين مراحلها النهائية من التنفيذ في بوجوفو وساكبي في كيفو الشمالية، وفي كافومو في كيفو الجنوبية. واستفادت من هذه المشاريع نحو ٢٥٠ امرأة من الفئات الضعيفة، منهن ١٧ من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ثاني عشر - سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٨٣ - في الفترة الممتدة من ٩ آذار/مارس إلى ١٢ أيار/مايو، سُجل ما مجموعه ٨٢ حادثة أثر على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشملت هذه الحوادث ٥٥ جريمة و ٢١ من حوادث الاضطرابات المدنية وستاً من حالات التعرّض للخطر.

ثالثا عشر - ملاحظات

٨٤ - إني أشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس تشيسيكيدى منذ توليه منصبه من أجل استكمال إقامة المؤسسات الوطنية ومؤسسات المقاطعات والشروع في خطته الإصلاحية. وإني أرحب أيضاً بالخطوات التي اتخذها الرئيس تشيسيكيدى للإفصاح في المجال للعمل السياسي، مما أدى إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعودة الفاعلين السياسيين، وإحراز التقدم في تعزيز الحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير. وأود أن أنوه بالنهج البناء الذي اعتمدته العديد من أصحاب المصلحة الكونغوليين في دعم برنامج الرئيس تشيسيكيدى. فقد ساعد ذلك على تهيئة بيئة سلمية نسبياً، وهو أمر لا غنى عنه في تنفيذ الإصلاحات.

٨٥ - ويسرني أن المبادرات التي اتخذها الرئيس تشيسيكيدى من أجل النهوض بالتعاون الإقليمي وتعزيز آلية الرقابة الوطنية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وإني أحث المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك الشركاء الدوليين، على الاستفادة من هذا الزخم من أجل تعزيز التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى في مجالات منها مكافحة الجماعات المسلحة والسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

٨٦ - وإني أرحب بالتزام الرئيس تشيسيكيدى بمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وأشجع الحكومة على مواصلة الإصلاحات الإدارية، التي هي شرط مسبق لتهيئة مناخ يجتذب الاستثمارات، ويمكن من تسريع النمو الاقتصادي، وفي نهاية المطاف، من تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٧ - وإني أشعر بالتفاؤل إزاء تحسن الحالة الأمنية في بعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنني أشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في بعض مناطق الجزء الشرقي من البلاد، ولا سيما في مقاطعة إيتوري، التي عادت فيها أعمال العنف بين المجتمعات المحلية إلى الظهور. ويجب بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون استمرار تصعيد الوضع والسعي إلى إنهاء دوامة النزاعات المتكررة التي عانى منها هذا الجزء من البلاد في السنوات الأخيرة. وإني أحيط علماً بالقرارات التي اتخذها الرئيس تشيسيكيدى للتصدي للأخطار التي تهدد السكان المدنيين وأمن الدولة على سبيل الأولوية. ومن المهم، في هذا الصدد، أن يتم إحراز تقدم في التأهيل المهني لقوات الأمن الوطني، وذلك بسبب منها كفاءة تعزيز القيادة والمراقبة والإشراف الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، لا يوجد حل عسكري صِرف لمسألة الجماعات المسلحة. لذلك يجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تغتنم فرصة استسلام الجماعات المسلحة أو إغرابها عن عزمهما على الاستسلام لإحراز تقدم ملموس في نزع سلاح أولئك المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وإني أدعو الحكومة والشركاء الدوليين إلى تخصيص الموارد اللازمة للجهود الرامية إلى إخراج عناصر الجماعات المسلحة من ساحات المعارك عن طريق المبادرات غير العسكرية، بما فيها برامج الحد من العنف المجتمعي.

وإني متفائل أيضا بمبادرات الحوار التي تشترك في اتخاذها السلطات والبعثة من أجل التصدي للعوامل المسببة للعنف والنزاعات فيما بين الطوائف.

٨٨ - وأثني على الجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة الصحة العالمية، والبعثة، وغيرهم من الشركاء من أجل مكافحة مرض فيروس إيبولا. بيد أنني أشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في المناطق المتضررة وإزاء الهجمات على أفرقة التصدي لفيروس إيبولا. وأهيب بالحكومة أن تواصل، بالتعاون مع البعثة، اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في المناطق المتضررة. وقد اتخذت خطوات ملموسة من أجل تعزيز تنسيق جهود التصدي للوباء على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية وجميع الجهات الفاعلة المعنية، فإن منسق التصدي العاجل لفيروس إيبولا المعين حديثا ديفيد غريسلي سيسهم في تهيئة بيئة سياسية وأمنية تمكينية لذلك. وتظل الأمم المتحدة، إلى جانب شركائها، ملتزمة التزاما تاما بدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إنهاء انتشار وباء إيبولا.

٨٩ - ويساورني قلق مماثل بشأن الحالة الإنسانية عموما، إذ أنها لا تزال حالة شديدة التدهور. وإني أجدد ندائي إلى الجهات المانحة والشريكة لمواصلة تقديم الدعم اللازم من أجل سد فجوة التمويل الإنساني بأسرع ما يمكن.

٩٠ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاصة ليلى زروقي على دورها القيادي القوي وتفانيها، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على التزامهم بتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أثني على جهود المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما يقدمونه من دعم متواصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق

خريطة انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

